القطاع العام
بين
أهدافه السياسية
وأهدافه الإقتصادية

تختلط السياسة بالإقتصاد في معظم الأحوال إلى الدرجة التي لا يمكن معها التمييز أو الفصل بين ما هو سياسي أو إقتصادي من الإجراءات والآثار...

وعلى الرغم من ذلك فإننا سنحاول في هذا الفصل الذي نمهد فيه للفصل التالي المتعلق بتقويم أداء وحدات القطاع العام، أن نتعرف على العوامل الإقتصادية الطبيعية لنشوء القطاع العام، وتلك التي تعتبر من قبيل العوامل السياسية.

إن هذا التمييز ـ وإن دق ـ يهيىء لنا إلقاء المزيد من الأضواء على أسباب اتساع القطاع العام في بعض الأقطار نتيجة غلبة العوامل السياسية، أو سعياً وراء تحقيق أهداف سياسية واجتماعية متصورة، أو بقائه ضمن إطاره الطبيعي ـ في أقطار أخرى ـ ذلك الإطار الذي يقف عند حدود الحاجة أو الضرورة الإقتصادية...

إن مثل هذا التمييز يعتبر لا غنى عنه في وقفة التقويم التي سنقفها لتلمس أسباب ضعف أداء وحدات القطاع العام بالمقارنة مع أداء المنشآت الخاصة.

الأهداف الإقتصادية

يمكننا تلخيص العوامل أو الأهداف الإقتصادية لنشوء القطاع العام في ضوء ما كنا قد ألمحنا إليه في الفصل الأول من هذا البحث فيما يلي:

- محاولة تحقيق الإستقرار الإقتصادي، وإتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من أثر التقلبات الإقتصادية والأزمات التي تنجم عنها.
- القضاء على الإحتكار والتكتلات الإقتصادية.
- الإسراع بمعدلات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، من خلال حشد الطاقات وتوجيهها وفق خطة مركزية لتحقيق أعلى معدلات للنمو المتوازن بين القطاعات المختلفة، وتحقيق الفوائض في وحدات القطاع العام لإعادة إستثمارها في عملية التنمية والتطوير.
- إنشاء وإدارة الأنشطة الخاصة بتكوين البنى الأساسية، وتلك التي تمثل أهمية إستراتيجية خاصة في الإقتصاد الوطني..، وكذلك إنشاء وإدارة أنشطة الخدمات المرفقية العامة..، وتلك التي تمتاز باحتكار طبيعي منها بشكل خاص.
- التعويض عن ضعف النشاط الإقتصادي الخاص وذلك في أولى عهود الإستقلال.

* * *

الأهداف السياسية

وتتمثل فيما يمكن تصوره على النحو التالي:

- تأكيد إستقلال وسيادة الدولة في العهود الأولى للإستقلال، حيث كان يبدو ان سيطرة الدولة على النشاط الإقتصادي من خلال إدارتها المباشرة لمختلف أوجه النشاط - وخاصة الأساسية منها - عن طريق وحدات القطاع العام..، وكأنها الوسيلة الوحيدة الممكنة للحفاظ على السيادة في مواجهة الإستعمار الحديث الممثل في التبعية الإقتصادية.

- ضمان ولاء إدارة النشاط الإقتصادي لأهداف التنمية وتحقيق الصالح العام...

حيث كان يبدو - في مرحلة معينة، وتحت إلحاح بعض الظروف التي اكتنفت تلك المرحلة - أن ملكية الدولة وإدارتها لأكبر قدر من النشاط الإقتصادي هو الحل لمواجهة ما قد يشوب النشاط الخاص من ولاءات أو إتجاهات قد تتعارض مع متطلبات التنمية..، خاصة وأن جانباً من النشاط الخاص - في الدول حديثة الإستقلال - كان ما زال مرتبطاً - على نحو أو آخر - بالمصالح الأجنبية...

تحقيق بعض الأهداف الإجتماعية مثل:

- تقريب الفوارق بين الدخول والثروات.
- التخفيف عن كاهل الطبقات الفقيرة.
- خلق فرص للعمل.
- التدريب.

* * *

إلى أي مدى تحققت الأهداف

في ضوء ما ألمحنا إليه من أهداف سياسية وإقتصادية متصورة للقطاع العام، لا بد لنا من أن نتساءل، بعد أعوام طويلة من تجربة عايشناها لسيادة هذا القطاع في بعض أقطارنا العربية، عن مدى تحقيق تلك الأهداف، وعن مدى الإنسجام مع العوامل والأسباب الإقتصادية والسياسية التي أدت إلى نشوء واتساع القطاع العام في تلك الأقطار.

ففيما يتعلق بالأهداف الإقتصادية، يمكننا أن نستعرض مدى تحقيق القطاع العام لهذه الأهداف وذلك على النحو التالي:

تحقيق الإستقرار

بالنسبة لهدف تحقيق الإستقرار في الحياة الإقتصادية ومحاولة تجنب التقلبات الإقتصادية والأزمات الناجمة عنها... يمكن القول:

إن هذا الهدف ينطبق على نحو أوضح على الإقتصاديات الغربية المتقدمة التي تتضح فيها أكثر من سواها مظاهر الخلل في الأداء الإقتصادي المتمثل في طغيان القاعدة النقدية واتساع نشاط الأسواق المالية والنقدية والتوسع الخطير في أعمال المضاربة فيها..، إضافة إلى ما يمكن أن ينجم من مشاكل عن ظاهرة التوسع في الإئتمان المصرفي...

إن مثل هذه الظروف التي تكتنف الحياة الإقتصادية في الدول المتقدمة، تجعل تلك الدول أكثر من غيرها تعرضاً للتقلبات الإقتصادية والأزمات...، فإن تعرضت لها بعض الدول النامية فإنّ تعرضها يكون بحكم تبعية إقتصادياتها للإقتصاديات الغربية في الغالب كما يكون مثل هذا التعرض أقل حدة في أغلب الأحوال...

أما من حيث أثر سعة أو ضيق القطاع العام كعامل مخفف من هذه الأزمات، فإنه يمكن القول بأن سعة القطاع العام والتوجيه المركزي للإقتصاد القومي قد تكون عاملاً فعالاً في تجنب مثل هذه الأزمات التي تعرف بالدورات الإقتصادية التي تتعرض لها الإقتصاديات الرأسمالية بصفة خاصة...

إلا أن علاج مثل تلك الأزمات أو الحد منها لا يتوقف على سعة القطاع العام فقط كسبيل وحيد..، أو التوجيه المركزي للإقتصاد الوطني والإدارة العامة لمعظم هذا الإقتصاد...

عملياً أمكن علاج جانب من أسباب وآثار التقلبات الإقتصادية وأزماتها والتقليل من حدتها من خلال تدعيم السلطات التقليدية للحكومات وتزويدها بالقوانين المناسبة التي تمكنها من تحقيق رقابة فعالة ـ من قبل سلطاتها النقدية خاصة ـ على النشاط الإقتصادي بجانبه النقدي وإتخاذ ما يلزم من قرارات تصويبية في الوقت المناسب..

وهذا ما يتم فعلاً في الدول المتقدمة إلى حد كبير، حيث يتخذ التدخل الحكومي هناك شكل القوانين أو القرارات المؤثرة على مظاهر الخلل، وخاصة في جوانبها المتعلقة بالسياسة النقدية والمالية اللتان تكمن فيهما ـ في الغالب ـ بؤر المشاكل الإقتصادية وبوادر الأزمات... كما تقوم الحكومات بما لها من سلطات قوية باستخدام الأدوات المناسبة لتهذيب ملامح وآثار الخلل درءاً للأزمات أو علاجاً لآثار ما يبدر منها...

وحيث أن ظاهرة الدورات الإقتصادية وأزماتها تبدو أقل وضوحاً في الدول النامية أصلاً..، فإن طالتها بعض ملامحها فإن ذلك يحدث من واقع تبعية إقتصادياتها للإقتصاديات الغربية المتقدمة على نحو ما أسلفنا....، فإنه لا يبدو أن علاج مثل تلك الملامح يحتاج إلى سعة في دور الدولة في ملكية أو إدارة معظم النشاط الإقتصادي من خلال القطاع العام.

إلا أنه من جهة أخرى لا يخفى ما للإنفتاح غير المنضبط على الأسواق العالمية من خطورة في توسيع نطاق تعرض البلدان النامية لمثل تلك الدورات والأزمات بحكم ما يمثله مثل هذا الإنفتاح من توسيع نطاق التبعية...

لذلك يمكن القول ـ بشكل عام ـ إن التوسع في دور الدولة على شكل ملكية أو إدارة معظم النشاط الإقتصادي بحيث تقوم وحدات القطاع العام بدور المنتج أو الوسيط أو تاجر الجملة أو تاجر التجزئة لا يعتبر مطلوباً لمعالجة ظاهرة التقلبات الإقتصادية وأزماتها. . ، بقدر ما يستدعي الأمر تدعيم السلطات التقليدية للحكومات بالقوانين والأنظمة التي تكفل تدخلها الواعي في الوقت المناسب، وإحكام رقابتها باستمرار على الأسواق النقدية والمالية، وقيامها بضبط الإنفاق والدين العامين والسيولة المحلية والإئتمان، وتنظيم السوق النقدية والمالية. وضبط عملية المضاربات فيهما، أو عدم السماح ببعض أنواع التعامل والمضاربات أصلاً. . .

إضافة إلى قيام الحكومات بمراقبة التبادل الخارجي سواء تم من قبل القطاع العام أو الخاص، ومجمل علاقة الدولة مع العالم الخارجي، على نحو يضبط عمليات التبادل التجاري والعلاقات المالية والنقدية الخارجية في حدود مصلحة الإقتصاد الوطني، وبما يدرأ عنه ـ ما أمكن ـ عدوى الأزمات أو التأثر بمظاهر الخلل التي قد تصيب بعض الأسواق العالمية.

الحد من الإحتكار

أما فيما يتعلق بهدف الحد من الإحتكار فإنه يمكن القول إن هذا الهدف قد يتحقق من إتساع نشاط القطاع العام وهيمنته على مختلف الأنشطة الإقتصادية على نحو لا يدع للقطاع الخاص فرصة التكتل والإحتكار التي قد تنشأ فيما إذا أطلق العنان لهذا القطاع (الخاص) دون تنظيم أو رقابة. . .

إلا أن مكافحة الإحتكار ممكنة أيضاً من خلال التنظيم السليم وتدعيم السلطات التقليدية للحكومات بالوسائل والأدوات الدستورية والقانونية التي تمكنها من إحكام رقابتها على القطاع الخاص ودرء الشطط عنه. . .

وقد يكون من تلك الأدوات أو الوسائل ـ كعلاج أخير ـ أن تلجأ الحكومة إلى منافسة القطاع الخاص في بعض جوانب النشاط العرضة للإحتكار وذلك بإقامة بعض وحدات للقطاع العام في مثل هذا النشاط إلى جانب المنشآت

الخاصة إن اقتضى الأمر ذلك، وإن كانت السوق من السعة بحيث تسمح بمثل هذه المنافسة. . .

بمعنى أن تقوم الحكومة ـ إذا لم تفلح الوسائل الرقابية والتنظيمية ـ بإنشاء وإدارة جانب من النشاط الذي يتضح فيه إتجاه القطاع الخاص نحو التكتل والإحتكار، أو مما توحي طبيعته باحتمال أو إمكانية ذلك. . .

وربما أدى مثل هذا الإجراء ـ الذي تحتفظ به الحكومات كملجأ أخير ـ إلى تحسين مستوى الأداء والإنتاجية في كل من وحدات القطاع العام والخاص المتنافسة في تأدية ذلك النشاط بما يحقق فوائد للمستهلك ويعود بالنفع على صعيد الإقتصاد الوطني ككل.

أما استهداف التوسع في القطاع العام درءاً لإمكانية أو احتمال قيام التكتل أو الإحتكار في القطاع الخاص أو علاجاً لظهور مثل هذا التكتل أو الإحتكار في القطاع الخاص، دون محاولة علاج ذلك الإحتمال بالطرق التنظيمية التقليدية وباستخدام ما لدى الحكومات من سلطات تقليدية. . .، فإننا نعتقد أنه أمر قد أثبتت التجربة خطأه. . .

فقد أدى مثل هذا الإتجاه ـ مقترناً بسوء استخدام وتطبيق مفهوم المؤسسة العامة واستغلال هذا المفهوم ـ إلى نشوء إحتكار من نوع آخر هو إحتكار الدولة. . .

وهو إحتكار أدى ـ مع شيوع ظاهرة سوء الإدارة وضعف الأداء ـ إلى نتائج ربما كانت أخطر على الإقتصاد الوطني ـ في معظم الأحوال ـ من نشوء بعض البؤر الإحتكارية أو بعض التكتلات في النشاط الخاص. . .

ففي حين يكون من السهل معالجة الإتجاه نحو التكتل والإحتكار في القطاع الخاص، وذلك من خلال إعادة التنظيم والتشريع الذي يشدد الرقابة الحكومية ويمنحها السلطات اللازمة للحد منه (مع افتراض الوعي الديموقراطي الذي لم تتحكم فيه التكتلات والإحتكارات نفسها). . .

فإن احتكار الحكومة ليس من السهل التخلص منه أو معالجته أو ضبطه. . ،

حاصة عندما يكتسب إلى صف الدفاع عنه طبقة من الأنصار والمنتفعين اللذين يسبغون عليه هالة الدور الإجتماعي ويغلفونه بالحصانة السياسية...

نخلص من ذلك أن هدف الحد من إحتمال نشوء الإحتكار في النشاط الخاص أو معالجة قيام مثل هذا الإحتكار في هذا النشاط..، هدف يمكن تحقيقه دون التوسع في نطاق القطاع العام ليسود أو ليهيمن على النشاط الإقتصادي.

التعجيل بالتنمية

إن هدف الإسراع بمعدلات التنمية من خلال حشد الطاقات الإقتصادية وفق خطة مركزية تتضمن تخصيصاً أفضل للموارد يقوم فيها القطاع العام بتحقيق الفوائض ليعاد توظيفها في مجالات تنموية أخرى تعميماً للوفرة....

إن هذا الهدف النظري كان الشعار الأكثر جاذبية وإقناعاً في عماية نشوء واتساع نطاق القطاع العام في الدول النامية عموماً، والعامل الأكثر أهمية من عوامل إتساع القطاع العام وسيادته فيها...

إلا أن اقتران هذا الهدف الشعار بتردي أوضاع القطاع العام، وضعف أدائه وإنتاجيته، جعل منه شعار حق قاد إلى باطل..، وقلب النتائج إلى عكس ما كان مستهدفاً نظرياً...

فبدلاً من أن تحشد الإمكانات وتصب الطاقات في معين التنمية الحقيقية، وتحقق وحدات القطاع العام الفوائض والأرباح المأمولة..، ابتليت تلك الوحدات ـ أو معظمها ـ بسوء الأداء وتردي الإنتاجية مما شكل نزيفاً اقتصادياً تضافر مع سوء تخصيص الموارد (تسلح، تنمية مظهرية..، تصنيع فاشل قصد التصدير..، توسع في الدعم الإستهلاكي..،) كما اقترن بالتضخم الإداري والبروقراطية والبطالة المقنعة على نحو قاد معظم الدول النامية ـ ومنها بعض الأقطار العربية ـ إلى مستنقع المديونية وشباك التبعية من حيث تدري أو لا تدري.

لذلك يمكن القول إن أحد أهم أهداف التخصيص هو إعادة النظر ـ في ضوء ما اكتنف تحقيق هذا الهدف من خلال سعة القطاع العام من خلل ـ في مجمل

الهياكل الإقتصادية الوطنية وتحريرها على نحو يضع حداً للنزيف الإقتصادي الذي آل إليه إيكال التنمية للقطاع العام بمواصفاته تلك.

تكوين البنى الأساسية

أما فيما يتعلق بالهدف الإقتصادي الأخير، ونقصد به هدف تكوين البنى الأساسية، وإدارة الأنشطة المرفقية..، أو تلك التي تتميز باحتكار طبيعي أو تعتبر ذات أهمية حيوية واستراتيجية. وإدارة بعض المؤسسات العامة الخدمية الموروثة من عهد ما قبل الإستقلال....

فإن تحقيق هذه الأهداف من قبل القطاع العام كان أكثر جدوى وأكثر انسجاماً وتعبيراً عن طبيعة هذا القطاع وعن حدود نطاقه الذي يقف عند الضرورة والحاجة الإقتصادية...

فمشاريع البنى الأساسية أو المرافق قد يحجم القطاع الخاص عن الدخول فيها لما تتطلبه من رؤوس أموال ضخمة مع عائد قد لا يعتبر مجزياً بالنسبة لهذا القطاع نظراً لطول فترة الإسترداد، أو لضآلة العائد نفسه.

إضافة إلى أن مشاريع البنى الأساسية والمرافق تعتبر مطلوبة في مرحلة أولية من مراحل التنمية والتطوير أي قبل أن يبلغ القطاع الخاص القدرة التي تؤهله للدخول في مثل هذه المشاريع إن كان دخوله في مثل هذه المشاريع ممكناً.

وقد أكدت تجارب التخصيص المتقدمة على أن حفز القطاع الخاص يحتاج ـ من جملة ما يحتاج إليه في المراحل الأولى للتخصيص ـ إلى استمرار قيام الحكومة بإنشاء وتطوير مشاريع البنى الأساسية...

كذلك الأمر بالنسبة للخدمات الأساسية والمرافق، فأنشطة الطاقة والمياه والمواصلات والإتصالات العامة قد يكون من الأنسب إدارتها من قبل القطاع العام على هيئة مؤسسات عامة، أو أن تساهم فيها الحكومات مع القطاع الخاص على شكل شركات مساهمة مختلطة...

ومن الملاحظ أن إدارة القطاع العام لهذه الأنشطة كان أكثر كفاءة وإنتاجية،

وأقل هدراً، من إدارة هذا القطاع للأنشطة الإنتاجية والتوزيعية الأخرى التي كان فيها فشل القطاع العام واضحاً.

الأهداف السياسية

إذا انتقلنا إلى جانب الأهداف السياسية وما يرتبط بها من أهداف أو تطلعات اجتماعية، نجد أن هذا الجانب من الأهداف يتم التركيز عليه عادة من قبل مؤيدي استمرار السعة والهيمنة في القطاع العام سواء كانوا من المفكرين أو المنظرين، أم من المنتفعين من استمرار القطاع العام سائداً ومهيمناً...

حيث يلاحظ هنا أنه قد توافقت مجموعتا الأسباب الفكرية (الأيديولوجية) المعبر عنها بفلسفة سيادة القطاع العام كوسيلة للتنمية وإعادة التوزيع...

مع الأسباب العملية الممثلة في مصالح الصفوة السياسية التي استخدمت المؤسسات العامة ـ في الغالب ـ لخلق فرص عمل لأتباعها ومناصب إدارية لأنصارها...

فاتحدت مجموعتا الأسباب في الدفاع عن بقاء واستمرار سعة القطاع العام تحقيقاً لأهدافه السياسية والإجتماعية المنتظرة...

إلا أن نظرة متأنية لحصيلة التجربة في مجال تحقيق القطاع العام لأهدافه السياسية والإجتماعية التي يحتج بها هؤلاء وهؤلاء قد تفيد في إعادة النظر في مثل هذه الحجج والإدعاءات..، ونعني إدعاءات الحاجة السياسية والإجتماعية لسعة وهيمنة القطاع العام...

تعميم الوفرة
وعدالة التوزيع

إن من أولى وأهم الأهداف السياسية (ذات البعد الإجتماعي) التي يستند إليها مؤيدو سعة القطاع العام هو هدف التقريب بين الدخول والثروات وضمان عدالة التوزيع والتخفيف من أعباء الفئات الأقل دخلاً...

وإن تحقيق مثل هذه الأهداف مع هدف تحقيق الفوائض من مؤسسات القطاع العام واستخدامها في إعادة التوظيف والإستثمار ـ على نحو ما كان مأمولاً في جانب الأهداف الإقتصادية سيؤول إلى نشر الرفاه وتعميم الوفرة الإقتصادية...!!

إلا أننا إذا عُدنا للنظر في خلاصة التجربة في هذا المجال لوجدنا أن مقولة السعي لتحقيق الأهداف السياسية أو الإجتماعية المذكورة قد تاه في خضم التوسع في قطاع عام غير منضبط وغير خاضع للمساءلة عن نتائج نشاطه أو سوء إدارته...

ولم يقتصر الأمر على فقدان مصداقية القطاع العام في تحقيقه للأهداف المشار إليها..، بل إن سيادة مثل ذلك القطاع العام قد أدت إلى نشوء طبقة جديدة من المنتفعين تجاوز ثراؤها الطبقة التي كانت تسيطر أو تقود القطاع الخاص (الطبقة الرأسمالية كما تدعى أحياناً)... تلك الطبقة التي استهدف التوسع في نشاط القطاع العام ـ نظرياً ـ ضبط ثرائها وتحكمها... سعياً للنهوض بالفئات الأقل دخلاً....

والجدير بالملاحظة أن ثراء هذه الطبقة الجديدة من المنتفعين لم يأت نتيجة النجاح الإقتصادي أو تحقيق العوائد والأرباح....، وإنما كان على حساب جودة الأداء، وسلامة الإدارة..، وشرعية التصرفات..، على نحو أدى ـ ليس إلى تحقيق الخسائر ومظاهر الهدر والضياع في الموارد والإمكانات فقط ـ وإنما إلى إنتشار ظاهرة الفساد الإداري التي ربما تعتبر أخطر على المجتمعات من النزيف المادي.

وبذلك يبدو أنه قد ضاعت الآمال التي علقها المنظرون على سعة القطاع العام كوسيلة للإستقلال الإقتصادي والإسراع بمعدلات التنمية وتحقيق العدالة الإجتماعية، نتيجة لسوء إستغلال وإستخدام هذه الوسيلة مما أدى إلى نتائج عكسية تماماً...

حيث لم تنج بعض المجتمعات التي توسعت في القطاع العام على نحو غير منضبط من إستمرار الخلل في ظاهرة توزيع الدخول والثروات بل من تفاقم تلك

الظاهرة التي إقترنت بضعف الإنتاج والإنتاجية على نحو جعل معظمها تقع ـ من حيث أرادت الإفلات ـ في دائرة التبعية الإقتصادية والإغراق في الديون. . ، بل واستجداء الغذاء على نحو أفقدها أو كاد يفقدها إستقلال قرارها السياسي.

ظاهرة الدعم الإستهلاكي

ومن جهة أخرى، فإنه إذا كان البعض من أنصار التوسع في القطاع العام والتوجيه المركزي للإقتصاد يعتقدون بأن إعتبارات العدالة الإجتماعية لا تقل عن إعتبارات الكفاءة الإنتاجية وحسن الأداء. . وأن التوسع في القطاع العام وإدارة الإقتصاد مركزياً تحقق مثل هذه الإعتبارات. . .

وبالتالي فإنه ليس ما يمنع ـ في رأيهم ـ من غض النظر عن بعض مظاهر تدني الأداء وسوء الإدارة في مؤسسات القطاع العام لصالح تحقيق الأهداف الإجتماعية التي تعتبر ـ حسب هذا الرأي ـ على جانب من الأهمية في الدول النامية بشكل خاص. . .

ويشيرون في هذا الصدد لأشكال الدعم التي تتحملها الدولة والتي يقدمها القطاع العام ـ في الغالب ـ إنصافاً لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود. . .

إلا أنه من الممكن الرد على من لا زال مصراً على تحقيق بعض الأهداف السياسية والإجتماعية من قبل الإدارة المركزية للإقتصاد الوطني وسعة القطاع العام، بعدما آل إليه مثل هذا التوجه من آثار سلبية. . . ، أنه بات من المناسب التفكير بوسائل أخرى لتحقيق تلك الأهداف التي لم تتحقق في ظل سعة وهيمنة الدولة وقطاعها العام على الإقتصاد الوطني. . .

إن تحقيق مثل تلك الأهداف ممكن ـ إذا ما أخلصت النوايا ـ بطرق وأساليب أيسر وأكثر فعالية وأقل إضراراً بالإقتصاد الوطني. . .

بل إنه يمكن إيجاد الطرق والوسائل التي تنعكس بالنفع العام كمحصلة إقتصادية إجتماعية دون أية أضرار تذكر أو ـ على الأقل ـ بالحد الأدنى من الآثار الجانبية. . .

ولعل في إستعراضنا لظاهرة الدعم التي يسوقها أنصار إستمرار هيمنة

الحكومة وسعة القطاع العام تأييداً للإستمرار في هذا السبيل خير دليل على ما أدى إليه السعي الحكومي لإنصاف الفئات الأقل دخلاً من نتائج عكسية...

فحيال ظاهرة الدعم لا يسعنا إلا أن نشير إلى إعتقادنا بأن هذه الظاهرة تعتبر من أكبر الأخطاء التي وقعت فيها معظم الحكومات في المجتمعات النامية، بل إنها الظاهرة الأكثر بروزاً في أقطارنا العربية...، ونعني بها ظاهرة الدعم الموجه للإستهلاك دون الإنتاج والذي شكل نزيفاً لا يستهان به لموارد هذه الأقطار على نحو لا يمكن تجاهل آثاره...

فلو قُيِّمَ الدعم المقدم من قبل الحكومات في بعض الأقطار العربية من هذا المنظور، لأمكن إدراك فداحة الأضرار التي ترتبت على سياسات الدعم الإستهلاكي التي تم إتباعها...

فقد كان الدعم كما أشرنا في معظمه دعماً لصالح المستهلك، وكان الهدف النظري منه هو إعانة الفئات قليلة الدخل في المجتمع وتوفير السلع الأساسية لها بأسعار خاصة تقل ـ في الغالب ـ عن الأسعار السائدة أو عن تكلفة تلك السلع أو الخدمات...

إلا أن مثل هذا الدعم تضمن ـ في حد ذاته ـ مظاهر الإسراف والهدر..، فزاد من أعباء الدولة، وضخم العجز في موازناتها على النحو الذي اضطرها إلى الإقتراض...

وكان من أسهل أشكال الإقتراض التوسع في الإصدار النقدي على نحو غير منضبط، بل وغير مسؤول أحياناً..، مما رفع من معدلات التضخم بشكل خرافي، أودى بكل ما يمكن أن تكون سياسة الدعم قد حققته من مكاسب، أو ما رمت إليه من تخفيف لأعباء الطبقات الفقيرة أو ذات الدخل المحدود مع غياب أنظمة تسوية الدخول وفق معدلات التضخم...

لذلك فقد أصبح من المعروف أن هناك علاقة قوية بين سياسات الدعم الخاطئة وبين ظاهرة التضخم على نحو يبدو معه الإدعاء بفاعلية هذا الدعم في تحقيق هدف العدالة في التوزيع او التقريب فيما بين الدخول، أو إعانة الطبقات الأقل دخلاً، أمراً مشكوكاً فيه، وذلك لمجموعة من الأسباب أهمها:

أن الدعم لصالح المستهلك قد أدى ـ بسبب سعة حجمه وضغطه على موارد الدولة ـ إلى إهمال دعم الإنتاج أو الدعم الذي كان يجب أن يقدم للمنتج وخاصة في المجال الزراعي والصناعات الزراعية والغذائية. . .

بل إن بعض سياسات الدعم كانت تأخذ جانب المستهلك إلى الدرجة التي آل معها الأمر إلى فرض قيود على الإنتاج وتسعير ناتجه بأسعار متدنية لا تفي ـ في الكثير من الأحيان ـ بتكاليف أو أعباء الإنتاج. . ، أو لا تترك هامشاً من العائد يشجع المنتج على الإستمرار في إنتاجه أو تطويره مما كان له أثراً خطيراً على تدهور الإنتاج وخاصة في مجال الزراعة والصناعات الغذائية. . .

ولا ندر كيف لم تتنبه الحكومات لهذا الأثر الخطير لدعم الإستهلاك على حساب الإنتاج في أقطارها. . ، مع كل ما آلت إليه الأوضاع نتيجة مثل هذا الدعم. . ، ومع وفرة النماذج التي تؤكد على أولوية دعم الإنتاج في الدول المتقدمة. . .

أن السلع الإستهلاكية المدعومة لا تمثل إلا جزءاً بسيطاً من مجمل السلع التي يحتاجها ذوو الدخل المحدود. . . ، وبالتالي فإن الأثر الذي يحصل عليه هؤلاء نتيجة دعم أسعار بعض السلع ـ محدودة العدد ـ يطغى عليه ويلغي أثر إرتفاع أسعار المجموعة الغالبة من السلع الأخرى التي إرتفعت أسعارها إرتفاعاً كبيراً بفعل التضخم.

إن دعم الإستهلاك ـ كما طبق في بعض الأقطار العربية ـ كان متاحاً لصاحب الدخل المحدود ولصاحب الدخل المرتفع في نفس الوقت، الأمر الذي أدى إلى تسرب الدعم إلى فئات لا تحتاجه ولم تستهدف من الدعم أصلاً.

لا يخفى أثر الدعم الإستهلاكي على زيادة الإستهلاك والإسراف، مع ما يمثله ذلك من هدر إقتصادي تزداد حدته إذا كانت السلع المدعومة أو موادها الأولية مما يستورد من الخارج. . .

وذلك مع ملاحظة أن عدم توجيه الدعم للإنتاج قد أدى إلى ضعف الإنتاج المحلي لصالح الإستيراد بحيث أصبح جانب كبير من السلع المدعومة، أو المواد الأولية اللازمة لإنتاجها مما يستورد من الخارج. . ، الأمر الذي زاد من

حدة النزيف الإقتصادي وتفاقم المديونيات. . .

- إن نظام الدعم يؤدي - في الغالب - إلى نشوء ظاهرة السوق السوداء ووجود سعرين للمادة المدعومة: سعر الدعم والسعر السائد في السوق وهو سعر مرتفع عادة مما يشجع على إتساع ظاهرة التهريب، ويشجع على الفساد الإداري. . ، ويقود إلى ظهور طبقة من الوسطاء والسماسرة وتجار النفوذ. . .

وعليه، يمكن القول، إن دعم استهلاك بعض السلع والخدمات من خلال القطاع العام قد أدى إلى نتائج عكسية في الغالب، فلم يخفف عن الفئات الفقيرة إلا ظاهراً، وغدا الدعم الإستهلاكي وسيلة سياسية تورطت فيها الحكومات كسباً لرضا الفئات الأقل دخلاً من شعوبها، وأصبح التخلص من تلك الوسيلة السياسية متعذراً، مما يزيد عمليات الإصلاح الإقتصادي في مثل تلك الأقطار صعوبة وتعقيداً.

لذلك يصبح من الضروري أن تقترن عمليات التخصيص بمجموعة من الإجراءات التي تقلب مفهوم ونظام الدعم ليكون دعماً إيجابياً لا دعماً سلبياً من منظور الإقتصاد الوطني. . .

أي أن ينقلب الدعم إلى دعم للإنتاج لا دعماً للإستهلاك. . ، ففي دعم الإنتاج مكاسب إقتصادية وطنية واضحة. . ، خير مثال يمكن أن يضرب عليها من واقع الإقتصاد العالمي المعاش، تنافس الدول المتقدمة في تقديم الدعم الزراعي (لاحظ الصراع حول ذلك في مباحثات ما يعرف باتفاقية الجات)، حيث تمكنت الدول المتقدمة من خلال الدعم الإنتاجي في مجال الزراعة والصناعات الغذائية المرتبطة بها ضمان الوفرة المحلية في المواد الغذائية، والتحكم في الأسواق الخارجية من خلال صادراتها الغذائية التي غدت سلاحاً تتحكم فيه بمصائر الشعوب النامية التي تلهث حكوماتها الداعمة للإستهلاك فيها وراء إستيراد الغذاء وإطعامه شعوبها بأسعار مدعومة تزيد من ديونها الخارجية ومن معدلات تضخمها. . .

ولعل في دعم زراع القمح والحبوب في الولايات المتحدة، حتى مع ضخامة حجم العجز في موازنتها (وهو عجز يمول بالإقتراض الرخيص في ظل تدني أسعار الفائدة على الدولار). . . ، خير نموذج لما يجب أن يكون عليه الدعم

الحكومي الذي يستهدف تحقيق المصالح الوطنية وزيادة الإنتاج والإنتاجية..

توفير فرص العمل

أما فيما يتعلق بهدف توفير فرص العمل وإمتصاص البطالة..، فربما أمكن القول بأنه ـ إلى جانب ما أتاحه القطاع العام ـ من فرص لعمل الأتباع والأعوان..، فإنه كان وسيلة الحكومات في توظيف الأفواج المتتالية من خريجي المعاهد والكليات النظرية منها بشكل خاص...

إلا أن تحقيق هذا الهدف السياسي والإجتماعي كان أيضاً ذا آثار سلبية عديدة..، فقد أخل ـ فيما يبدو ـ إخلالاً فادحاً بآلية سوق العمل..، وأدى إلى إستفحال ظاهرة البطالة المقنعة، وكذلك الإخلال بمبدأ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب..، وعطل آلية إنعكاس حاجة المجتمع للعمل على هيكل التعليم...

فهدف إمتصاص البطالة ـ وهو هدف سياسي إجتماعي ـ حرصت الحكومات على إستخدام مؤسسات القطاع العام وإداراتها التقليدية في سبيل تحقيقه..، قد أدى إلى بطالة مقنعة وسوء توزيع للقوى العاملة المنتجة على نحو أفرغ الريف والقطاعات الإنتاجية الأخرى من قوة العمل..، فانخفض الإنتاج وتردت الإنتاجية..، واختل هيكل الأجور والأسعار على نحو أدى إلى مجموعة من الآثار السلبية التي تعتبر أشد خطراً من مجرد وجود بطالة محدودة في هيكل إقتصادي غير مدار مركزياً وغير خاضع لهيمنة القطاع العام...

أما في جانب إنعكاس حاجة المجتمع على بنية التعليم وهيكله... فإن أبسط الآثار التي قاد إليها هذا الإتجاه هي إستمرار التوسع في التعليم الأكاديمي النظري في الوقت الذي كان المجتمع فيه بحاجة ماسة للتعليم المهني مثلاً..، واستمرت الكليات النظرية تخرج الأفواج المتتالية التي تتكفل الحكومات بتوظيفها في إداراتها المتضخمة ومؤسسات القطاع العام القابل للإستيعاب والتمدد على حساب الإنتاجية...

هدف التدريب

أما فيما يتعلق بهدف التدريب..، فهو من الأهداف التي يمكن أن يكون فيها القطاع العام مفيداً...

إلا أنه لا يشترط لتحقيق تلك الإفادة أن يكون القطاع العام مهيمناً أو سائداً واسع النطاق خارج حدود الحاجة أو الضرورة الإقتصادية.

فالقطاع العام بحجمه الطبيعي ـ الذي ينسجم مع الحاجة الإقتصادية ـ يعتبر كافياً لتحقيق هذا الهدف والإضطلاع بهذا العبء الإجتماعي.. ونعني هدف التدريب وأعبائه...، فيخرج من مؤسساته ـ محدودة العدد سليمة الأداء ـ كادراً يستطيع الإنطلاق في سوق العمل لينتج في القطاعات المنتجة الأخرى في ظل القطاع الخاص ووفق متطلبات النشاط الإقتصادي في المجتمع.

وعليه يمكن القول ـ بشكل عام ـ إن القطاع العام الذي إتسع نطاقه في معظم الدول النامية ـ ومنها بعض الأقطار العربية ـ فامتد إلى أبعد من الحدود التي تتطلبها الحاجة الإقتصادية..، فغدا قطاعاً عاماً مهيمناً على الإقتصاد في تلك الدول أو في تلك الأقطار سائداً فيها بدعوى إعتماده كأسلوب للتعجيل في التنمية، أو كأداة لتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والإجتماعية..، لم يوفق في تحقيق معظم أهدافه تلك...

فبالنسبة للأهداف الإقتصادية كان من الممكن أن يتحقق العديد منها بأساليب أكثر كفاءة وأقل تكلفة وأعباء من منظور الصالح الوطني..

أساليب تعتمد على تدعيم السلطات التقليدية للدولة، وضمان سيادة القانون والإلتزام بتنفيذه ومراقبة النشاط الخاص وتوجيهه بشكل غير مباشر بحيث يصب مجمل الأداء الإقتصادي، عاماً مسانداً، وخاصاً فعالاً، في مجرى التنمية الإقتصادية المنشودة...

وإن كان يبدو ـ من وجهة نظر معينة ـ أن السعة في القطاع العام وهيمنته مقترناً بالتوجيه المركزي للإقتصاد قد ساهما في تحقيق بعض الأهداف السياسية والإجتماعية، وهو أمر لم تثبت حقيقته نتائج إنتهاج هذه السياسة عدداً من

العقود. . . .

فإنه وإن صح بعض ذلك، فإن الثمن الذي دفعته المجتمعات التي إتبعت هذا الأسلوب وإستخدمت تلك الأداة في سبيل تحقيق جزئي غير فعال لمثل تلك الأهداف (والتي كان من الممكن تحقيقها بوسائل أخرى). . .، كان ثمناً ليس بالبخس. . .

فظواهر الخلل الإقتصادي التي تشاهد على صعيد معظم الدول النامية ـ ومنها بعض الأقطار العربية كالتضخم. . .، وتردي الإنتاج. . .، والفجوة الغذائية وتفاقم المديونيات. . .، كان معظمها نتيجة لإستخدام وتطبيق التوجيه المركزي واعتماد سعة وهيمنة القطاع العام وعدم صواب سياسة الدعم. . .

ولكن:

هل كان العيب في القطاع العام والمؤسسة العامة كمفهوم أصلاً. . .، أم أن العيب قد نجم عن سوء إستخدام وتطبيق مفهوم القطاع العام والمؤسسة العامة. . ؟؟

ليس من السهل الإجابة على مثل هذا التساؤل، فللمؤسسة العامة بعض الخصائص التي قد تؤدي إلى ضعف في مستوى الأداء والإنتاجية إذا ما قورنت بالمنشأة الخاصة. . ، وذلك إذا ما أهمل جانب الرقابة والمسائلة في إدارتها. . .

تلك الإدارة التي يفترض أن تقترن بقدر مناسب من الحرية والمرونة. . ، لتكون تلك الحرية موجبة للمساءلة. . .

إلا أنه مما لا شك فيه أن تطبيق وإستخدام المؤسسة العامة قد شابه أيضاً الكثير من الشوائب الأمر الذي يجعل سوء التطبيق، لا المفهوم والطبيعة الخاصة للمؤسسة العامة، هو المسؤول عن ظاهرة ضعف الأداء في المؤسسة العامة ووحدات القطاع العام، في معظم الأحوال. . .

على كل حال سنحاول في الفصل التالي تقديم خلاصة لتقويم عام وسريع لأداء مجموعة من المؤسسات العامة ووحدات القطاع العام وذلك سعياً لتقصي ما يمكن من مظاهر ذلك الأداء في محاولة للإجابة عن التساؤل المطروح أعلاه.